



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية  
Action Group For Palestinians of Syria

٢٠٢٠-٠٣-١٣

العدد: ٢٦٩٦

## التقرير اليومي

### الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria



**"الأمن السوري يعتقل ٣ من أبناء مخيم النيرب في حلب"**

- مجموعة العمل ترصد الواقع التعليمي في مخيم درعا
- فلسطينيو سورية ممنوعون من دخول معظم الدول العربية
- مركز حقوق: السلطات السويدية تقود حملة ضد طالبي اللجوء الفلسطينيين

+442084530978

/Actgroup.palsyria

reports@actionpal.org.uk

www.actionpal.org.uk



مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية  
Action Group For Palestinians of Syria

## آخر التطورات

اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية ثلاثة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم النيرب في حلب دون أن تتضح أسباب الاعتقال، وتضارب المعلومات الواردة بشأن ذلك.

وقال مراسل مجموعة العمل في حلب إن كل من "بلال عمر بشكار" و"محمد محمود الخطيب" وشاب ثالث من عائلة السمان، خرجوا من المخيم إلى مدينة حلب بسيارة سائقها بلال بشكار، وفي ساحة سعد الله الجابري ألقى الأمن السوري القبض عليهم.



ووثقت مجموعة العمل ٩٨ معتقلاً فلسطينياً من أبناء مخيم النيرب، فيما بلغت الحصيلة الإجمالية للمعتقلين (١٧٨٨) فلسطينياً في سجون النظام السوري منهم ١١٠ نساء.

في سياق مختلف رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية الواقع التعليمي في مخيم درعا وما طرأ عليه من تحسن، خاص بعد أن تعرضت جميع مدارسها للقصف والدمار، مما انعكس سلباً على الطلاب والعملية التعليمية، وأشارت مجموعة العمل إلى أنه على الرغم مما تعرضت له المدارس من دمار إلا أن إرادة الحياة والتعلم لدى أبناء مخيم درعا كانت حاضرة بقوة، حيث أخذت الهيئات العاملة على الأرض بفتح عدد من المدارس البديلة، مستخدمين المنازل التي تركها سكانها، فقام المتطوعون بتجهيز أكثر من ١٤ غرفة صف دراسي من الصف الأول حتى الصف التاسع، وذلك من خلال إحضار المقاعد الدراسية والطاولات من تحت الركام، ومن صفوف مدارس الأونروا، بغية متابعة التعليم ضمن الإمكانيات المتاحة وبمجهود أساتذة وطاقم تعليمي من أبناء المخيم وقد نجحوا في ذلك.



مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية  
Action Group For Palestinians of Syria

ومع إبرام اتفاق المصالحة بين قوات المعارضة وقوات النظام السوري والروسي، الذي تم بموجبه إيقاف العمليات العسكرية في جنوب سورية، شهد مخيم درعا في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ عودة عدد من العائلات الفلسطينية إلى مخيمهم، وبالرغم من الدمار الهائل الذي حل بمنزلهم وممتلكاتهم، وغياب مقومات الحياة، وعدم توفر الخدمات الأساسية، إلا أنهم تابعوا تدريس أبنائهم في المدارس البديلة التابعة لوكالة الغوث والتي تم تسجيل ٥٢٥ طالباً وطالبة فيها، لكن العملية التعليمية واجهت عقبات عديدة منها ضيق الصفوف واكتظاظها بالطلاب وعدم التهوية المناسبة، والافتقار إلى الدعم المادي والمستلزمات الدراسية.



بعد أشهر قامت وكالة الأونروا بعمليات ترميم مدرستي الصفصاف وطبريا، وفي الثاني عشر من فبراير شباط ٢٠٢٠ تم افتتاح المدرستين، بواقع ١٣ صف دراسي وفترتي دوام صباحية ومساءلية، هذا الأمر ترك أثره الإيجابي على أهالي المخيم والطلاب من جهة، والكادر التدريسي القائمين على العملية التعليمية في المخيم الذين شددوا على أنهم سيقومون بإعطاء دورات تعليمية مكثفة لطلاب المخيم وسيبذلون ما في وسعهم لتعويضهم ما فاتهم خلال الحرب.

من جهة أخرى أكدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية أن اللاجئين الفلسطينيين السوري لا يزال ممنوعاً من الدخول إلى معظم الدول العربية والاسلامية، مثل لبنان والأردن ومصر ودول المغرب العربي وتركيا إلا تحت شروط غير ممكنة بالنسبة للاجئ الفلسطيني السوري.

حيث تستمر السلطات الأردنية والتركية بمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى أراضيها، فيما توقفت السفارات التركية عن اصدار تأشيرات الدخول لفلسطينيين سورية منذ أكثر من ثلاثة



أعوام، دون إبداء أية أسباب لذلك، في حين أصدرت الحكومة الأردنية قراراً رسمياً يمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن لأي سبب كان.

فيما يعتبر دخول الفلسطيني السوري إلى لبنان، أمر غاية في الصعوبة بسبب الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات اللبنانية على دخولهم ومزاجية الأمن العام في التعايش معهم.

يضاف إلى ذلك توقف دول الخليج العربي عن إصدار تأشيرات الدخول للاجئين الفلسطينيين السوريين منذ مطلع العام ٢٠١٣.

من جانبها دعت مجموعة العمل جميع البلدان المجاورة لسورية إلى رفع القيود عن منع دخول اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى أراضيها، والالتزام بالمواثيق الدولية التي تنص على إلزام جميع الدول المجاورة لدول الحرب باستقبال الفارين وعدم إعاقة دخولهم إلى أراضيها.

بدوره قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إن السلطات السويدية بدأت منذ حوالي ثلاثة أشهر حملة منظمة ضد طالبي اللجوء الفلسطينيين، متهماً إياها بممارسة إجراءات تمييزية بحق طالبي اللجوء الفلسطينيين في البلاد.

وأضاف المركز في بيان صحفي، أن الحملة تركزت على رفض منحهم أذونات إقامة، ومنع تجديد أذونات الإقامة القديمة لمن شارفت إقامته على الانتهاء، دون إعطاء أية تفسيرات منطقية، أو ارتكاب المستهدفين بالحملة أية مخالفات.

وأكد الأورومتوسطي أنّ تلك الممارسات تنتهك على نحو غير مبرر القانون الدولي، إذ تستهدف طالبي اللجوء الفلسطينيين بشكل خاص، في حين تتعامل دوائر الهجرة مع طلبات اللجوء من الجنسيات الأخرى بصورة طبيعية، ودون أية معوقات تذكر.

وقال ناشطون للمركز أنّ الإجراءات تضمّنت طرد بعض طالبي اللجوء من بيت الهجرة "مسكن اللاجئين"، وقطع المعونة الإنسانية عنهم، مشيرين إلى أن الإجراءات لا تستهدف فقط طالبي اللجوء الجدد، إذ يواجه فلسطينيون يقيمون في البلاد منذ أكثر من (١٠ سنوات) صعوبات كبيرة في الحصول على الإقامة القانونية طويلة الأمد، ولا تمنحهم السلطات سوى إقامة منزوعة الصلاحيات مدتها (١٢ شهراً) لا تتيح لهم الاندماج في المجتمع، أو الحصول على عمل أو



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية  
Action Group For Palestinians of Syria

خدمات صحية وتعليمية، بالإضافة إلى حظر الخروج من السويد، ما ضاعف من صعوبة الحياة على أولئك الذين فروا من مناطق الصراع والقتال.

هذا وتهدد الإجراءات الجديدة نحو ٣ آلاف لاجئ فلسطيني قدموا من قطاع غزة والضفة الغربية وسورية وغيرها من الدول، وجودهم وحياتهم في البلاد، في حال إعادتهم إلى بلدانهم أو حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

